



## اجتماع لجنة أحكام الدستور

اللقاء	الرابع
التاريخ	14 ماي 2013
ساعة البداية	15h 15mn
ساعة النهاية	17h 40mn
المكان	مقر الوزارة
عدد الحضور	6 أعضاء
اعتذار	3 أعضاء

## جدول أعمال اللقاء

خلال هذا الاجتماع اتفق السادة أعضاء اللجنة على المصادقة على الوثائق المقترحة:

- ا. مشروع الورقة التأطيرية؛
- ا. مقترح برنامج العمل؛
- ا. مقترح النداء من أجل الحوار.

## مدارسة جدول الأعمال

قبل الشروع في مناقشة جدول الاعمال، أكد السيد رئيس اللجنة على ضرورة استيعاب الأعضاء أن عمل اللجنة لا ينحصر في الحضور فقط، وإنما في العمل المستمر و التحضير للتكليفات خارج وقت الاجتماع إذ أن الاجتماعات هي فقط للمصادقة و التشاور، و نظرا لكثرة الغياب، أكد السيد الرئيس على الحاجة في التفكير في آليات جديدة للتأكيد و التحفيز على حضور الاجتماعات.

### 1. مشروع الورقة التايطيرية

لقد حظي مشروع الورقة التايطيرية في صيغتها المعدلة بنقاش مستفيض حيث تركز هذا النقاش من جهة حول اشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني، ومضمون، و شروط تفعيل الآليات التي نص عليها الدستور من جهة أخرى.

يرجع هذا الاشكال حسب بعض المتدخلين الى ان كلمة المجتمع المدني غير محددة في القانون الدستوري وكذا الظروف الخاصة التي صاغ المشرع فيها هذا الدستور، وانعدام وجود تفسير واضح للمجتمع المدني مع عدم تحديد الفعاليات والجمعيات التي تشملها الهيئات الأخرى و كذا التضارب و التداخل ما بين الكثير من الجمعيات التي يصعب تصنيفها (جمعيات المهنيين كمثال).

ولحل هذا الاشكال تم اقتراح تنظيم محاضرة موضوعاتية يتم الاستماع فيها إلى وجهات النظر، لتحديد المقصود من المجتمع المدني و يكون موضوعها "المجتمع المدني على ضوء الدستور والقوانين المعمول بها"، هذا وبعد تداول بعض الأسماء التي يمكن لها المشاركة تم اقتراح السيد عبد الإله فونتير لإلقاء محاضرة في هذا الموضوع.

كما تكلف السيد رئيس اللجنة بالاتصال بالسيد المحاضر للقيام بالترتيبات اللازمة لتنظيم هذه المحاضرة في اقرب وقت، كما تمت الإشارة الى أن الدستور لم يشر بشكل مفصل إلى مضمون وشروط تفعيل اليات المشاركة المنصوص عليها في فصوله، ذلك أن الدستور يتحدث عن المجتمع المدني بشكل

عام، مما يطرح السؤال حول ماهية المنظمات المعنية باليات المشاركة. كما اقترحت اللجنة في اطار تقسيم العمل مع لجنة الحياة الجمعوية على أن تقوم هذه الاخيرة بالاشتغال على مدونة الحياة الجمعوية بشقيها القانوني و غير القانوني مع موافاة لجنة أحكام الدستور بالشق القانوني موبيا ومهيكلا في إطار تصوري واضح لتفريغ مسودات أولية حوله.

ومن جهة اخرى اكد السيد الرئيس انه من حق اللجنة الاستعانة بخبراء في الصياغة القانونية كما صرح بذلك السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وعليه التمس أعضاء اللجنة من الوزارة مدهم في المستقبل القريب بخبراء في الصياغة القانونية، وذلك لحجم العمل المنوط باللجنة.

## .. مقترح برنامج العمل

بخصوص هذا المقترح تم الاتفاق على إدخال بعض التعديلات على برنامج عمل اللجنة، على الشكل التالي:

- ✓ حذف اعتماد قانون داخلي للجنة لأن القانون الداخلي للجنة الوطنية يسري على جميع اللجان الدائمة؛
- ✓ تمديد مدة جرد و تحليل الاحكام الدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني و كذلك جرد وتحليل القوانين الوطنية ذات الصلة ورصد وتحليل بعض الممارسات الفضلى الى شهر يونيو؛
- ✓ تنظيم ندوات تخص جميع المحاور التي أتى بها مقترح برنامج عمل اللجنة؛
- ✓ الشروع في تنظيم جلسات الإنصات إبتداءا من هذا الأسبوع؛
- ✓ إضافة: إنجاز مسودات تشريعية تهم قانون الجمعيات ومشاريع أخرى تهم شروط تقديم العرائض.

إضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على الرجوع الى صيغة الأرضية العامة فيما يخص النقطة الثانية الخاصة بفقرة مستوى الوظيفة التشاركية، حيث سيتم تفعيلها في إطار ندوات وصياغتها بطريقة علمية، وتم تفويض هذه المهمة للسيد رئيس اللجنة.

### .III. مقترح النداء من أجل الحوار

قدمت السيدة فتيحة الداودي عرضا خاصا حول مقترح النداء من أجل الحوار. وبعد التداول بشأن هذه الورقة خلص السادة أعضاء اللجنة إلى المطالبة بإدماج هذه الورقة مع الورقة التاثيرية على ان يقوم السيد عبد العالي حامي بترجمتها الى اللغة العربية وفي الاخير تم الاتفاق على :

✓ مد اللجنة بمقترحات القوانين التي تقدمت بها الفرق البرلمانية والخاصة بتقديم العرائض والملتمسات و كذا القوانين الخاصة بالجمعيات؛

✓ التاكيد على الرفع من جودة الصياغة اللغوية و القانونية؛

✓ اعتماد المقترح الذي أعده السيد سعيد بنيس كأرضية للتداول خلال الاجتماع المقبل. (الثلاثاء

21 ماي)

### ملخص التكاليف

المكلف به	التكليف
عبد الرحيم المصلوحي	الاتصال بالسيد عبد الإله فونتير والتنسيق معه.
السيد عبد العلي حامي الدين	تحضير ورقة النداء من أجل الحوار مع إدماج مقترحات السيدة الداودي.